الأمم المتحدة



Distr.: General
12 February 2002
Arabic
Original: English

## بيان من رئيس مجلس الأمن

في الجلسة ٤٤٥٠ لمجلس الأمن المعقودة في ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، بمناسبة نظر المجلس في البند المعنون ''الحالة بين إثيوبيا وإريتريا''، أدلى رئيس مجلس الأمن بالبيان التالي باسم المجلس:

يشير مجلس الأمن إلى جميع قراراته وبيانات رئيسه السابقة المتعلقة بالحالة في إثيوبيا وإريتريا، ويرحب بالتقرير المرحلي للأمين العام المؤرخ ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ (S/2001/1194).

ويعيد مجلس الأمن تأكيد التزام جميع الدول الأعضاء بسيادة إثيوبيا وإريتريا واستقلالهما وسلامتهما الإقليمية. ويعيد المجلس كذلك تأكيد تأييده القوي لاتفاق السلام الشامل بين حكومة دولة إريتريا وحكومة جمهورية إثيوبيا الاتحادية الديمقراطية الموقَّع في الجزائر العاصمة في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ (S/2000/1183)، والاتفاق الذي سبقه لوقف العمليات الحربية (S/2000/601) الموقَّع في الجزائر في ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ (والمشار إليهما معا من الآن فصاعدا باتفاقي الجزائر). ويعيد المجلس تأكيد التزامه الثابت بالإسهام في إتمام عملية السلام.

ويتطلع مجلس الأمن إلى قيام لجنة الحدود بتعيين خط الحدود الذي يكون نهائيا وملزما. ويشدد المجلس على أنه وفقا للمادة ٤-١٥ من اتفاق السلام الشامل (S/2000/1183) الذي يحظى بالدعم الكامل من جانب المجتمع الدولي، فقد التزم الطرفان بالقبول التام بالخط الذي تعيِّنه لجنة الحدود.

ويلاحظ مجلس الأمن أنه رغم المسائل التي لا تزال معلقة ظلت الحالة في المنطقة الأمنية المؤقتة هادئة وأنه جرى المحافظة على التقدم الكبير المحرز حتى الآن في إطار عملية السلام.

* أعيد إصدارها لأسباب فنية.

120202 120202 02-21612 (A)
*0221612*

ويكرر مجلس الأمن تأكيد تأييده القوي لبعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا ويدعو الطرفين إلى التعاون الكامل معها.

ويلاحظ مجلس الأمن أن البعثة أثبتت أن شتى الادعاءات الصادرة في الفترة الأخيرة عن الطرفين، ولا سيما ما يتعلق منها بالحشد العسكري في المنطقة الأمنية المؤقتة والمناطق المتاخمة لها من ناحية الشمال، لا أساس لها من الصحة. ويرحب مجلس الأمن بتقليل الطرفين في الآونة الأخيرة من استخدام البيانات الرنانة ويشجعهما على مواصلة التخفيف من حدة التوتر والالتزام بقدر أكبر من المرونة في نهجهما إزاء عملية السلام.

ويلاحظ مجلس الأمن أن إريتريا بدأت تسمح للبعثة بزيارة بعض المواقع في المنطقة المتاخمة الواقعة شمال المنطقة الأمنية المؤقتة بعد إخطار مدته ٢٤ ساعة، ويدعو مرة أخرى إريتريا إلى منح البعثة ما تحتاجه من حرية كاملة في التنقل في هذه المنطقة لكي يتسنى بالخصوص رصد إعادة نشر إريتريا لقواتها مما ييسر الرد بسرعة على أية ادعاءات، ويسهل بالتالي الثقة المتبادلة.

ويكرر مجلس الأمن نداءه إلى إريتريا للإعلان عن عدد أفراد المليشيات والشرطة التابعين لها داخل المنطقة الأمنية المؤقتة وقوتهم وأماكن انتشارهم وإلى الامتناع عن نشر أفراد قريبا من الحدود الجنوبية للمنطقة الأمنية المؤقتة، مما يسهل الثقة المتبادلة.

ويكرر مجلس الأمن كذلك نداءه إلى إريتريا لإبرام اتفاق مركز القوات مع الأمين العام، ويلاحظ المجلس في هذا الصدد أن اتفاق مركز القوات النموذجي المبين في القرار ١٣٢٠ (٢٠٠٠) المؤرخ ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ ما زال ساريا.

ويحيط مجلس الأمن علما بالمعلومات التي قدمتها إثيوبيا فيما يتعلق بالألغام، ويدعو إثيوبيا إلى تزويد البعثة بمزيد من التفاصيل عن أنواع الألغام المستخدمة في المنطقة الأمنية المؤقتة والمناطق المتاخمة لها، وكذلك بمعلومات أكثر دقة عن حقول الألغام التي أزالت منها القوات المسلحة الإثيوبية الألغام بالفعل، وذلك لتسهيل عودة المشردين داخليا إلى ديارهم وتيسير أعمال تعيين خط الحدود التي ستبدأ قريبا.

ويعرب مجلس الأمن عن أسفه لعدم إحراز أي تقدم فيما يتعلق بإنشاء خط مباشر للبعثة للطيران على ارتفاع عال بين أسمرة وأديس أبابا. ويلاحظ مع بالغ القلق أن خط الطيران الحالي المتاح للبعثة بين العاصمتين تترتب عليه آثار أمنية وسوقية ومالية كبيرة. ويدعو المجلس مرة أخرى الطرفين إلى العمل مع الممثل الخاص للأمين العام بروح من التوافق من أجل تسوية هذه المسألة بما يخدم مصلحة الجميع.

ويشدد مجلس الأمن على ضرورة وجود تدابير لبناء الثقة، ويدعو الطرفين إلى الإفراج عن جميع أسرى الحرب المتبقين، والإفراج عن جميع الأشخاص الآخرين المعتقلين نتيجة للصراع المسلح، وإلى إعادتهم دون شروط ودون مزيد من التأخير، تحت إشراف لجنة الصليب الأحمر الدولية، ووفقا للقانون الإنساني الدولي ولاتفاق الجزائر. وفي هذا الصدد، يرحب المجلس بعودة ٢٥ أسير حرب إثيوبيا يوم أمس من إريتريا تحت إشراف لجنة الصليب الأحمر الدولية. ويشجع المجلس السلطات والمجتمع المدني في إثيوبيا وإريتريا على معاملة مواطني الطرف الآخر والأشخاص الذين ينحدرون من أصل قومي يعود إلى الطرف الآخر في أراضي كل منهما معاملة إنسانية، خالية من التمييز.

ويدعو مجلس الأمن الطرفين إلى تقديم المزيد من الإسهامات من أجل الاضطلاع بمسؤولياتهما المالية فيما يتعلق بلجنة الحدود، ويعرب عن عزمه دعم عملية التعيين الفعلي لخط الحدود. وهو يتطلع إلى التوصيات التي سيقدمها الأمين العام قريبا في هذا الصدد.

ويعرب مجلس الأمن عن تقديره للدول الأعضاء التي قدمت تبرعات بالفعل، ويدعو الدول التي بمقدورها أن تفعل ذلك، إلى تقديم مزيد من الدعم لعملية السلام وإلى التخفيف من شدة الحالة الإنسانية، والمساعدة، حيثما تسمح الظروف بذلك، في تسهيل عملية التعمير والتنمية في كلا البلدين، بما في ذلك تقديم إسهامات عن طريق القنوات التالية:

(أ) عملية نداءات الأمم المتحدة الموحدة لعام ٢٠٠٢؛

(ب) صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لدعم عملية السلام في إثيوبيا وإريتريا، وفي ضوء الفقرة ١٣ أعلاه؛

(ج) صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لتعيين وترسيم خط الحدود، المنشأ عملا بالقرار ١١٧٧ (١٩٩٨).

ويؤكد مجلس الأمن اعتزامه النظر في إيفاد بعثة إلى البلدين في شباط/فبراير ٢٠٠٢.

---